

سماء المقال في علم الرجال

[275] الموارد المذكورة: (حماد) مطلقا من غير التقييد بابن عيسى، وكثرة رواية ابن عيسى، عن حريز، كما يرجح حمله عليه، كذا يرجح كثرة رواية ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان، حمله عليه. أقول: الظاهر أن النسخ مختلفة، فبعضها على التقييد، على ما ينصرح من الفاضل، وبعضها على الإطلاق، كما ينصرح من كلام المتأمل، وبعضها على التبعية، كما في النسخة الموجودة، ففي الثاني كالأول، وفي الأول والثالث، كالثاني. ثم إنه ذكر جدنا السيد العلامة، - رفع الله تعالى في الخلد مقامه - : (إن اللازم مما ذكره الصدوق رحمه الله ومن وافقه، الحكم بارسال الحديث، فيما إذا كانت الرواية عن حماد بواسطتين، وتكون الوسطة الثانية: إبراهيم بن هاشم، مع التصريح بابن عثمان، أو الحكم بالتصحيح، لتصريحهم بعدم الملاقاة. ولعل الداعي على التغليب، ملاحظة غلبة وقوع الواسطتين بين الكليني وحماد بن عيسى، وهما: (علي) و (أبو)، وثلاث وسائط بينه وبين حماد بن عثمان، فإذا رأوا رواية، عن حماد بن عثمان بواسطتين، حكموا بما مضى. ويضعف بأنه جمود على الاختصار في غالب الأحوال، واحتمال الأرسال مع إمكان الملاقاة، بمعزل عن الاعتبار). أقول: الظاهر المنع من الملازمة المذكورة، نظرا إلى أن الظاهر، أن مقالة هؤلاء، التغليب في تعيين المطلق في المقيد المخصوص، أو تبديل المقيد بالمقيد لا في السقوط أو التصحيح، كما يشهد عليه سياق العبارة بالنظر اللطيف. ثم إن الظاهر أن ما ذكره في وجه الداعي، في غير محله، بل الظاهر أن الوجه، إطلاعه من الخارج على عدم الملاقاة، كما ربما يشهد عليه السياق، مضافا إلى أن
